

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٥٨٠ لسنة ٢٠٢٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى النظام الأساسى للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٨ بإضافة نشاط

شركات الاستثمار المباشر إلى أنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية ؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص البنود (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من المادة الأولى من قرار وزيرة

الاستثمار والتعاون الدولى رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه النصوص الآتية :

٢ - رأس المال : ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن عشرة ملايين

جنيه ، ولا تقل حصة الشريك المتضامن القائم بالإدارة فى شركات التوصية بالأسهم

عن نصف فى المائة من حصة الشركاء المساهمين فى رأس المال ، ولا تقل حصة المساهم القائم بالإدارة فى شركات المساهمة عن نصف فى المائة من رأس مال الشركة المصدر ، وللشركة أن تحدد رأس المال المرخص به ويكون إصدار وزيادة رأس المال المصدر بقرارات متتالية بمراعاة حجم الاستثمارات التى تنفذها الشركة .

٣ - **المساهمون** : يتم طرح رأس مال الشركة (فيما عدا حصة الشريك المتضامن أو حصة المساهم القائم بالإدارة فى شركات المساهمة) طرْحًا خاصًا للمستثمرين المؤهلين من أفراد وشخصيات اعتبارية ومؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية .

٤ - **غرض الشركة** : مزاولة الاستثمار المباشر من خلال استثمار أموال الشركة فى أوراق مالية مقيدة أو غير مقيدة بجداول البورصات المصرية أو حصص فى شركات توصية بسيطة ، ويجوز أن يتضمن غرض الشركة مزاولة نشاط رأس المال المخاطر .

٥ - **إدارة الشركة واستثماراتها** : يتولى إدارة الشركة الشريك المتضامن فى شركات التوصية بالأسهم ، أو العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) فى شركات المساهمة ويكون له على الأخص إدارة استثمارات الشركة بناءً على عقد إدارة يتم توقيعه بين الشركة والمساهم القائم بالإدارة على أن يتضمن ذلك العقد الصلاحيات المقررة للشريك المتضامن القائم بالإدارة أو العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) ، بحسب الأحوال وكذا صلاحيات مجلس إدارة الشركة وطريقة اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ولا يجوز إبرام العقد المشار إليه إلا بعد موافقة الجمعية العامة للشركة واستبعاد الشريك المتضامن القائم بالإدارة أو المساهم القائم بالإدارة ، بحسب الأحوال ، من التصويت على هذا القرار .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٤٥ هـ
(الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ٢٠٢٣) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى